اشار اليه بقوله فان الطالب اذا اعطت رغبته في حصول امر يتصوره
اى للطالب اياه اى ذلك الامر فربما يحيق ذلك الامر اليه حاصلا فيخبر عنه بلفظ
الماضى وعليه اى على استعمال الماضى مع ان الاظهار الرغبة في الموقع ورد
هوايه والا كما هوا نبيا كم على البغاء ان اردن تحصنا حيث لم يقل ان يردن
فان قيل تعليق النهى عن الاكراه بارادتهن التحصن ثم بجواز الاكراه عند انتفائها
على ما هو مقتضى التعليق بالشرط اجيب بان القائلين بان التقييد بالشرط يدل على
نفى الحكم عند انتفائه انما يقولون به اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى و
يجوز ان يكون له فائدة في الآية المبالغة في النهى عن الاكراه يعنى انهن اذا
اردن العفة فللمولى احق بارادتها وايضا دلالة الشرط على انتفاء الحكم
انما هو بحسب الظاهر والاجماع القاطع على الاكراه مطلقا قد عارضه والظاهر فيما
بالقاطع قال السكاكى التعريض اى ابراز غرض الحاصل في معرض الحاصل اما ما
ذكروا ان التعريض بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره كقوله ما ولقد امر
اليك والى اللذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك فالخاطب هو
النبى عم وعدم اشراكه مقطوع به لكن جئ بلفظ الماضى لما ان الكلام
في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا بمن صدر عنهم الاشراك
بانه قد حبطت اعمالهم كما اذا اشتم احد تقول له ان شتمنى الامير ضربته
ولا يخفى انه لا يعنى التعريض لمن لم يصدر عنه الشتم كالسكاكى لجعله من البديع
ان التعريض لا يختص بالاجوبة عن سوال مقدر
العدول من اللازم الى الملزوم سواء عم او لا
للازم في الشرح لكن

لا يفيد الامر بعرض لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام نوع خفاء وضعف
نسبه الى السكاكى والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم ثم قال فنظيره اى نظير ما ذكر
في التعريض لافى استعمال الماضى مقام المضارع في الشرط التعريض قوله وما لى
لا اعبد الذى فطرنى واليه ترجعون وما لكم لا تعبدون الذى فطركم وليس
واليه ترجعون اذ لولا التعريض لكان المناسب ان يقال اليه ارجع على ما هو
الموافق للسياق ووجه حسنه اى حسن هذا التعريض اسماع المتكلم
الخاطبين الذين هم اعداؤه الحق هو المفعول الثانى لاسماع على وجه ابلغ
لما يزيد ذلك الوجه غضبهم وسواء في ذلك العجز ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل
ويعين عطف على لا يزيد وليس هذا الى السكاكى اى على وجه يعين على قبوله
اى قبول الحق لكونه اى كون ذلك الوجه ادخل في احتراص الناصح حيث الامر
المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه ولو للشرط اى لتعليق حصول مضمون الجزاء
لحصول مضمون الشرط فرضا في الماضى مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء
الجزاء كما تقول لو جئتنى اكرمتك علقا الاكرام بالمجئ مع القطع بانتفائه فيلزم
انتفاء الاكرام فهى لامتناع الثانى اعنى الجزاء لامتناع الاول اعنى الشرط
بمعنى ان الجزاء انتفى بسبب انتفاء الشرط وهذا هو المشهور بين الجمهور
واعترض عليه ابن الحاجب بان الاول سبب والثانى مسبب وانتفاء السبب لا يدل
على انتفاء المسبب لجواز ان يكون للمسبب اسباب متعددة بل الامر بالعكس